



بسم الله الرحمن الرحيم

إنه وبحمد الله تعالى فقد تم في يوم الأربعاء بتاريخ ١٤٤٦/١٠/٢٥ هـ الموافق ٢٠٢٥/٠٤/٢٣  
الاتفاق بين كل من:

**الطرف الأول:** جمعية تكافل لرعاية الإيتام بمنطقة المدينة المنورة بموجب ترخيص رقم (٥٩٠) وعنوانها المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، هاتف رقم: ٩٢٠٠١٧٣٧ (البريد الإلكتروني [info@takaful.sa](mailto:info@takaful.sa)) ويمثلها في هذا العقد (الدكتور/ عبدالمحسن بن معيس الحربي بصفته الأمين العام) ويشار إليها بـ(الطرف الأول أو صاحب العمل).

**الطرف الثاني:** شركة لغة الأعمال لخدمات الأعمال - شركة ذات مسؤولية محدودة - بموجب سجل تجاري رقم ١٠٩٤٢١٥٧ الصادر من الرياض تاريخ ١٤٤٤ / ١١ / ٢٥هـ وعنوان مقرها الرئيسي مدينة الرياض حي الصحافة شارع الملك عبد العزيز ابن عبد الرحمن سعود الفرجي ص.ب (٢٥٢٨) الرمز البريدي (١٣٣٢١) هاتف ١١٤٥٣٩٧٢٣ . فاكس ١١٤٥٣٩٧٢٣ . بريد إلكتروني [info@businesslanguage.net](mailto:info@businesslanguage.net) ويمثلها في هذا العقد الدكتور / أنور بن علي الحميدي، بصفته مدير عام الشركة، ويشار إليها فيما بعد بـ(الطرف الثاني أو الاستشاري).

تمهيد :

حيث يرغب الطرف الأول بتأسيس وحدة المراجعة الداخلية وتنفيذ عمليات المراجعة في الجمعية للعام ٢٠٢٥م والاستفادة من خبرات الطرف الثاني في هذا المجال، وحيث وافق الطرف الثاني على تقديم الاستشارات للطرف الأول في هذا المجال، لذا فقد اتفق الطرفان وهمما بكمال الأهلية المعترفة شرعاً على ما يلي:

**مادة (١):** يعتبر التمهيد السابق والعرض المقدم من الطرف الثاني (ملحق ١) جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد يُقرأ وينفس معه، وفي حالة وجود تعارض بين الملحق والعقد فيكون العمل وفق العقد.

**مادة (٢):** تتحدد مهام والتزامات الطرف الثاني بشكل عام في التالي:

١. إعداد متطلبات البناء المؤسسي لمنظومة العمل المالي في الجمعية بحسب التفاصيل الواردة في العرض الفني والمالي المرسل للطرف الأول وهي:

**المراحل الأولى: بناء متطلبات التأسيس لوحدة المراجعة الداخلية**

- بناء هيكلة وأوصاف المراجعة الداخلية
- إعداد ميثاق إدارة المراجعة الداخلية



- بناء دليل سياسات وإجراءات المراجعة الداخلية
- تقييم المخاطر وبناء سجل المخاطر "للوحدات الواردة في الهياكل التنظيمية المعتمد حاليا"
- بناء الخطة الاستراتيجية للمراجعة الداخلية

#### المرحلة الثانية: تنفيذ اعمال المراجعة الداخلية

- تنفيذ عمليات المراجعة الداخلية حسب خطة المراجعة على كافة أقسام وإدارات الجمعية

- إعداد تقارير نتائج المراجعة الشهرية والدولية
- متابعة التقدم بالإجراءات التصحيحية

٢. تعيين مسؤول عن التواصل وتنسيق الأعمال مع الطرف الأول فيما يخص تقديم خدمات محل هذا العقد.
٣. بذل قصارى الجهد والرعاية والعناية المهنية المتوقعة كشركة متخصصة مهنياً وتتمتع بالخبرة في القيام بالخدمات والأعمال المطلوبة.
٤. إنهاء الأعمال المتعلقة بالمرحلة الأولى خلال ثلاثة أشهر كحد أقصى من تاريخ توقيع هذا العقد وعدم التأثر في تسليمها للطرف الأول، والبدء بتنفيذ عمليات المرحلة الثانية مباشرة بعد الانتهاء من المرحلة الأولى وفقاً للمراحل والتفاصيل والشروط والمدة الزمنية الواردة بالعرض المقدم منه للطرف الأول والملحق بهذا العقد.
٥. الحفاظ على سرية وثائق ومعلومات الطرف الأول.
٦. يعتبر الطرف الثاني مسؤولاً عن أي تأخير ينجم بسبب تأخر موظفيه في تقديم المتطلبات والمنتجات الاستشارية في مواعيدها بموجب هذا العقد والخطة الزمنية التي يتفق عليها الطرفان.

مادة (٣): يقوم الطرف الأول بتسهيل مهمة الطرف الثاني في استكمال المهام في هذا العقد من خلال التالي:

١. تكليف منسق للعمل مكلف باتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة بهذا العقد وهو المعنى بالتواصل مع المستشار وتنسيق المواعيد واعتماد المخرجات.
٢. التفاعل المشترك وتزويد الطرف الأول بالمعلومات المطلوبة لإنجاز مهمته.
٣. تقديم الدعم الإداري من سرعة اتخاذ القرارات وتقديم المعلومات والمستندات الالزامية لإنجاز العمل على الوجه المطلوب وبالوقت المحدد.
٤. الرد على مسودات المنتجات المقدمة من الطرف الثاني خلال أسبوع من تاريخ تسليمها وفي حال لم يتم الرد تعتبر المنتجات مستلمة من قبل الطرف الأول ويعتبر الطرف الأول مسؤولاً عن أي تأخير ينجم بسبب تأخر موظفيه.





٥. يتم إثبات عملية التأخير والتقصير من خلال المخاطبات بين الطرفين.

٦. تسليم الدفعات المحددة في العقد خلال ١٠ أيام عمل من مطالبة الطرف الثاني بها.

**مادة (٤):** القيمة المالية الصافية والمتفق عليها بين الطرفين بموجب العرض المقدم من الطرف الثاني والموافق عليه من الطرف الأول على النحو التالي:

**أولاً: تكاليف المرحلة الأولى:** بناء متطلبات التأسيس لوحدة المراجعة الداخلية : إجمالي المبلغ شاملًا ضريبة القيمة المضافة (١٣٦,٣٩٠) فقط مائة وستة وثلاثون ألف وثلاثمائة وتسعون ريالاً ، يتم سدادها وفق الدفعات التالية :

تاريخ الدفع	المبلغ كتابة	المبلغ رقماً	النسبة	الدفع
توقيع العقد	ثمانية وستون ألف ومائة وخمسة وسبعين ريالاً	٦٨,١٩٥	%٥٠	الأولى
تسليم مسودة المنتجات الاستشارية	أربعون ألف وتسعمائة وسبعة عشر ريالاً	٤٠,٩١٧	%٣٠	الثانية
تسليم المنتجات بالشكل النهائي	سبعة وعشرون ألف ومائتان وثمانية وسبعين ريالاً	٢٧,٢٧٨	%٢٠	الثالثة
<b>مائة وستة وثلاثون ألف وثلاثمائة وتسعون ريالاً</b>			<b>١٣٦,٣٩٠</b>	<b>الإجمالي</b>

**ثانيًا: تكاليف المرحلة الثانية:** تنفيذ اعمال المراجعة الدورية: لكل ربع سنة يكون إجمالي المبلغ المستحق شاملًا ضريبة القيمة المضافة (١٨٧,٣٠). فقط ثلاثون ألف ومائة وسبعة وثمانون ريالاً، يتم سدادها بداية كل ربع سنة.

• يتم صرف المبلغ للطرف الثاني حسب البيانات البنكية التالية:

○ شركة لغة الاعمال لخدمات الاعمال

○ البنك الرياض

○ رقم الحساب ( SA1520000002603078779940 )



#### مادة (٥): التسليمات والتواصل

- ١- ضابط الاتصال للطرف الأول هو أ. سلطان بن علي الجهني، والاياميل المعتمد هو:  
[s.aljohani@takaful.sa](mailto:s.aljohani@takaful.sa)
- ٢- ضابط الاتصال للطرف الثاني هو المستشار الرئيسي في المشروع د. أنور بن علي الحميدي، والاياميل المعتمد هو:  
[D.aaa.2020@gmail.com](mailto:D.aaa.2020@gmail.com)
- ٣- يتم تسليم والرد على المخرجات على الإيميلات السابقة.
- ٤- في حال تغيير ضابط الاتصال أو الإيميل المعتمد من قبل أحد الطرفين فيتم إشعار الطرف الآخر ذلك من الإيميل الرسمي للجهة.

#### مادة (٦): أحكام عامة

١. تعد جميع مخرجات المشروع باللغة العربية وهي اللغة المعتمدة للمراسلات بين الطرفين.
٢. التقويم الميلادي هو التقويم المعتمد لتنفيذ جميع بنود هذا العقد.
٣. جميع المعلومات والوثائق التي يحصل عليها الطرف الثاني من الطرف الاول كجزء من متطلبات تنفيذ المشروع تعد مملوكة للطرف الاول، ولا يحق للطرف الثاني أو غيره استعمالها أو الافصاح عنها كاملة أو عن أي جزء منها لأي غرض إلا بموافقة خطية من الطرف الاول
٤. في حال وجود خلاف بين الطرفين بشأن هذا العقد يتم حلّه ودياً، وفي حال مرور أسبوعين دون التوصل إلى حل ودي، يتم تحكيم طرف ثالث يرتضيه الطرفين ويكون قراره ملزماً للطرفين.
٥. تم التوقيع على نسختين أصليتين من هذا العقد، واحتفظ كل طرف بنسخة للعمل بموجبها.  
والله تعالى ولي التوفيق.

الطرف الثاني

المدير العام للشركة

د. أنور بن علي الحميدي

.....  
التوقيع:

الطرف الأول

جمعية تكافل لرعاية الأيتام بالمدينة المنورة

د. عبدالمحسن بن معوض الحربي

.....  
التوقيع:



## آلية تدقيق لاختبار فاعلية وكفاية السياسات والإجراءات والضوابط لمكافحة تمويل الإرهاب



## مقدمة:

تدقيق فاعلية وكفاية السياسات والإجراءات والضوابط لمكافحة تمويل الإرهاب للجمعية يعتبر أمراً مهماً للغاية ويطلب عملية مستقلة ومنهجية لضمان أن الجمعية تتبع أفضل الممارسات وتلتزم بالتشريعات والتوجيهات المعتمدة لمكافحة تمويل الإرهاب.

**آلية تدقيق لاختبار فاعلية وكفاية السياسات والإجراءات والضوابط لمكافحة تمويل الإرهاب التي تتبعها الجمعية كالتالي:**

١. **تقييم السياسات والإجراءات الحالية:** يجب أن يتم استعراض وتقدير جميع السياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب التي تنفذها الجمعية ويتضمن ذلك فحص السياسات المالية ومراجعتها والتحقق من هوية المتر Gunnar وتقدير آليات الإبلاغ والرصد.
٢. **مطابقة التشريعات والتوجيهات:** يجب مراجعة جميع السياسات والإجراءات للتأكد من أنها مطابقة للتشريعات والتوجيهات المحلية والدولية المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب.
٣. **تقدير المخاطر وتحليل الثغرات:** يتبع على الجمعية تقديم تقدير شامل للمخاطر المحتملة المتعلقة بتمويل الإرهاب وتحليل الثغرات في السياسات والإجراءات الحالية.
٤. **التدريب والتوعية:** يجب أن يتلقى موظفي الجمعية ومسؤoliها تدريباً دورياً لكل ما يحيط بمفهوم مكافحة تمويل الإرهاب.
٥. **التدقيق الداخلي:** ينبغي إجراء التدقيق الداخلي بانتظام لضمان التأكيد من تنفيذ السياسات والإجراءات بشكل صحيح وللحصول على فاعلية الضوابط المقررة.
٦. **تعيين مراجعين خارجيين:** من المفيد تعيين مراجعين خارجيين مستقلين لتقدير السياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب وتقديم التوصيات لتحسينها.
٧. **الإبلاغ والتقييم المستمر:** يجب على الجمعية توفير تقارير دورية حول كل ما يتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب بما في ذلك تقييم فاعلية السياسات والإجراءات واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الأداء.
٨. **الامتثال للمعايير الدولية:** ينبغي على الجمعية أن تتبع المعايير الدولية المعترف بها في مجال مكافحة تمويل الإرهاب مثل معايير مجموعة العمل المالي الدولية FATF.



الاعتماد:

الاسم	المنصب	التوقيع
د. عبد المحسن بن معين الحريبي	عضو مجلس	
د. سمير بن عبدالرحمن المغامسي	عضو مجلس	
د. نافع بن محمد المزيني	عضو مجلس	
أ. حمد بن عبيد الجهني	عضو مجلس	